

### THE ILLICIT OF FINANCIAL COMMITMENTS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF LIBYAN BANKS AFTER THE SHIFT TOWARDS ISLAMIC BANKING: AN ANALYTICAL STUDY

أثر الالتزامات المالية غير المشروعة على الأداء المالي للمصارف الليبية بعد التحول نحو  
الصيرفة الإسلامية: دراسة تحليلية

Salah Eddin Ali Elbraiki<sup>i</sup> & Ahmad Sufian Che Abdullah<sup>ii</sup>

<sup>i</sup> (Corresponding author). PhD Candidate, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. Lecturer, Tripoli College of Science and Technology, Libya. slahalbrike@gmail.com

<sup>ii</sup> Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. sufyan@um.edu.my

#### Abstract

*The complete transformation of Libya's banking system to operate in accordance with Islamic law has resulted in financial obligations to banks from the period before the transition, which requires legitimate and economic remedies, on the legitimate side of how the shariah provisions regulate the effects of this transformation, but on the economic side how the obligations arising from the transformation process affect the financial performance of the banking sector. This study aims to identify and discuss the illegal financial commitments that have resulted from the transformation of the Libyan banking sector towards Islamic banking, and to measure its impact on the financial performance of Libyan banks, and how to deal with them legitimately. The study used both the analytical descriptive approach and the statistical analytical approach. The study found that although many legitimate remedies were developed to address financial obligations before the transition, on the economic side Libyan banks lack financial and accounting mechanisms to translate legitimate treatments into practical solutions that comply with Islamic law, and also found that the illegal financial obligations resulting from the transformation process significantly affect the financial performance of Libyan banks as the rate of profitability of banks in Libya decreased as a result of the application of the Law on the Elimination of Riba interests.*

Keywords: Obligations, Financial, Performance, Islamic, Banking.

نتجت عن عملية التحول الكامل للنظام المصرفي الليبي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية التزامات مالية على المصارف عن الفترة قبل عملية التحول والتي تتطلب معالجات شرعية واقتصادية، فعلى الجانب الشرعي كيف تنظم الأحكام الشرعية الآثار المترتبة على هذا التحول، أما على الجانب الاقتصادي كيف تؤثر الالتزامات المترتبة على عملية التحول على الأداء المالي للقطاع المصرفي. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد ومناقشة

#### ملخص البحث

الالتزامات المالية غير الشرعية التي ترتبت على تحول القطاع المصرفي الليبي نحو الصيرفة الإسلامية، وقياس مدى تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية، وكيفية معالجتها شرعياً. استخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن العديد من المعالجات الشرعية التي وضعت لمعالجة الالتزامات المالية قبل التحول، إلا أنه على الجانب الاقتصادي تفتقر المصارف الليبية لأليات مالية ومحاسبية لترجمة المعالجات الشرعية إلى حلول عملية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، كما توصلت الدراسة أيضاً أن الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف الليبية حيث انخفض معدل ربحية المصارف في ليبيا نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.

الكلمات المفتاحية: الالتزامات، المالية، الأداء، المصرفية، الإسلامية.

## المقدمة

تأخرت الصيرفة الإسلامية في ليبيا لعقود عن الدول العربية والإسلامية، حيث تعتبر التجربة الليبية من التجارب الحديثة على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي في مجال البنوك والصيرفة الإسلامية، فقد بدأ العمل بهذا النوع من النشاط المصرفي عام ٢٠٠٩م من خلال النوافذ الإسلامية التي استحدثتها للتعامل بصيغة المراجعة<sup>١</sup>.

بعد عام ٢٠١١م نتيجة التحول السياسي صدرت العديد من القوانين والتشريعات تمنع التعامل بالربا والتي مهدت لعملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في ليبيا، ففي ١٦/٥/٢٠١٢م صدر القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢م بشأن تعديل في بعض أحكام قانون المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية. وفي نهاية عام ٢٠١٢م تم تسمية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي وباشرت أعمالها في بداية عام ٢٠١٣م لتقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاز عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بطريقة تجمع بين توفر الكفاءة الشرعية والاقتصادية معاً لتجنب وقوع المصارف في الضيق والحرج الناجم عن عملية التحول<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> العاني، أسامة عبد المجيد. ٢٠١٧. تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المركز الجامعي لتامنغست. الجزائر.

<sup>٢</sup> موقع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف). ويتم تمويله من قبل الصندوق الاستئماني الخاص بمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن لشمال أفريقيا. security-legislation.ly/ar/law/33772.

في العام ٢٠١٣م، صدر قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣م بمنح المعاملات الربوية في ليبيا في ٢٠١٣/١/٧<sup>٣</sup> الذي منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات سواء كانت بين أشخاص اعتباريين أو طبيعيين، كما نص القانون على إيقاف الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المصرفية السابقة لصدور هذا القانون والتي لم يتم أداؤها بعد.

ونتيجة للخسائر المالية المتوقعة التي ستلحق بالمصارف لعدم وضع آلية لتسوية الحقوق غير المشروعة للقروض السابقة صدر قانون (٧) لسنة ٢٠١٥م بشأن تعديل القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣م بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٥م الصادر عن مجلس النواب الليبي والذي يقضي بتأجيل سريان أحكام قانون منع المعاملات الربوية إلى بداية ٢٠٢٠/١/١م وذلك لإعطاء فسحة للمصارف استيفاء ديونها وفوائدها والذي تم تمديد العمل به إلى عام ٢٠٢٥م حسب قرار مجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠١٩م بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م. وفي ٢٠١٦/١/١٢م صدر قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٦م بشأن تسوية الالتزامات المالية خلال فترة التحول من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية حيث نص القانون على حل كافة الأقساط الباقية من أصل الدين وتركت الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها.<sup>٤</sup>

إن عملية تحول النظام المصرفي الليبي بالكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أرتبط بالعديد من القضايا، على سبيل المثال: على الجانب الشرعي كيف تنظم الاحكام الشرعية الآثار المترتبة على هذا التحول، وبشكل مشابه، على الجانب الاقتصادي كيف تؤثر الالتزامات المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للقطاع المصرفي.

لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه الالتزامات غير المشروعة الناتجة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية على القطاع المصرفي الليبي بشكله الإسلامي الجديد. حيث يلعب القطاع المصرفي الليبي دروا هاماً في الاقتصاد الليبي من خلال تقديمه لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. عملية التحول هي اساس المشكلة في هذه الدراسة، وبالتالي لغرض مناقشه أثر العمليات المالية العالقة نتيجة عملية التحول لابد أولاً من تحديد ماهية الالتزامات غير المشروعة. حيث من المهم تحديد الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، والسبب أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول تحديد الالتزامات الناتجة عن عملية التحول.

رغم أن أثر هذه الالتزامات مازالت تظهر ضمن حسابات الأرباح والمخصصات في ميزانيات البنوك وتقارير مصرف ليبيا المركزي منذ العام ٢٠١٥ حتى الآن.<sup>٥</sup> يشير تقرير المصرف المركزي لسنة

<sup>٣</sup> الجريدة الرسمية. ٢٠١٣. العدد (٥). السنة الثانية بتاريخ ٩ جمادي الأول ١٤٣٤ هـ الموافق ٢١ / ٠٣ / ٢٠١٣.

<sup>٤</sup> الجريدة الرسمية. ٢٠١٦. العدد (٢). السنة الخامسة بتاريخ ٢٣ جمادي الأول ١٤٣٧ هـ الموافق ٣ / ٠٣ / ٢٠١٦.

<sup>٥</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩.

٢٠١٩<sup>٦</sup> إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية، حيث إن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، حيث بلغ نحو ٠.٢% في عام ٢٠١٦ نتيجة تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.<sup>٧</sup> من هنا تظهر الحاجة لتقديم توصيات ترتبط بحلول لتخفيف الآثار السلبية للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي في البنوك الإسلامية الليبية. بناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الالتزامات الناتجة عن عملية التحول ومن ثم مناقشة آثارها المحتملة على الأداء المالي في القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا وكيفية معالجتها شرعياً بغرض تقديم التوصيات اللازمة لتخفيف الآثار السلبية للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي في البنوك الإسلامية الليبية.

### مشكلة الدراسة

بما أن المصارف التقليدية تمارس عقداً محرماً بموجب الشريعة، فضلاً عن عدم مراعاة الضوابط الشرعية في تصرفاتها، فمن المؤكد أن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ستؤدي إلى نشوء التزامات مالية مخالفة للشريعة. وهنا تظهر مسائل مهمة تحتاج إلى بيان وهي: ماهي الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية،<sup>٨</sup> الأمر الآخر هو ماهي الآثار المحتملة للالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي (سلباً أو إيجاباً) للبنوك الإسلامية الليبية بعد التحول.

وهذه القضية مهمة كون أن هذه الالتزامات مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية.<sup>٩</sup> إن تحديد ومناقشة الأداء المالي للجهاز المصرفي الليبي بعد عملية التحول الشاملة نحو الصيرفة الإسلامية يعتبر من الضمانات

<sup>٦</sup> المرجع السابق، ص ٣٣.

<sup>٧</sup> المرجع السابق.

<sup>٨</sup> بوطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه. جامعه محمد نجيب بسكرة، الجزائر؛ الجريدان، نايف بن جمعان. ٢٠١٤. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية. العدد (٢٣). مرجع سابق. فبراير ٢٠١٤.

<sup>٩</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩. مرجع سابق؛ حسين، فؤاد المهدي. ٢٠١٨. متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري. مجلة المعرفة. جامعة بني وليد- ليبيا؛ عبد الله، مرعي على ضوء. ٢٠١٦. تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ماليزيا.

الأساسية واللازمة لنمو القطاع المصرفي الليبي واستمراره وتطوير أدائه.<sup>١٠</sup> في محاولة لمعالجة هذه المشكلة، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل عام إلى:

١. تحديد الالتزامات المالية غير الشرعية التي ترتبت على تحول القطاع المصرفي الليبي نحو الصيرفة الإسلامية.

٢. تقييم الآثار المحتملة للالتزامات المالية غير الشرعية على الأداء المالي للمصارف الليبية، وكيفية معالجتها شرعياً. حيث تشير الأدبيات إلى ضرورة دراسة الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن التحول كون أن هذه الالتزامات مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية،<sup>١١</sup> المعالجات تهدف إلى ضمان حقوق المصارف الإسلامية وحقوق وأرباح المؤدعين. فبالرغم من تشكيل هيئة للرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي وتسمية أعضائها في العام ٢٠١٢ ومباشرة أعمالها في بداية عام ٢٠١٣م لتقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بطريقة تجمع بين توفر الكفاءة الشرعية والاقتصادية معاً وتجنب وقوع المصارف في أزمة التزامات التي تنتج عن عملية التحول، إلا أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطع إيجاد الآلية للتعامل والتخفيف مع الآثار السلبية للالتزامات غير الشرعية للديون قبل عملية التحول وكيفية سدادها وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن، حيث أشار البنك الدولي في تقريره لسنة ٢٠٢٠ أن قانون منع المعاملات الربوية لسنة ٢٠١٣ لم تُستثن منه الائتمانات المقيدة في الدفاتر والمهيكله كائتمانات تقليدية. وكان من المتوقع إسقاط الفائدة فوراً عن قروض التجزئة فيما أمهلت الائتمانات التجارية حتى عام ٢٠١٥. وتنص المادة "٢" على أنه لا يجوز تقاضي الفوائد حتى ولو كان قد صدر بها حكم نهائي. ويجرم ذلك فعلياً أي تقاض للفائدة اعتباراً من تاريخ صدور القانون وبالتالي، تم إلغاء جميع مدفوعات الفائدة، بما فيها الفائدة المستحقة والمعلقة على القروض المتأخرة التي قيدت ضمن الأصول في دفاتر المصارف. ولا يوجد قانون ينظم هذه الفائدة المعلقة. وهذا الشطب للفوائد

<sup>١٠</sup> بشناق، زاهر صبحي. ٢٠١١. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين.

<sup>١١</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩. مرجع سابق؛ حسين، فؤاد المهدي. ٢٠١٨. متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري. مجلة المعرفة. جامعة بني وليد- ليبيا. مرجع سابق؛ عبد الله، مرعي على ضوء. ٢٠١٦. تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ماليزيا. مرجع سابق.

المعلقة بمثابة تحويل ثروة هائلة من رأسمال المصارف إلى المقترضين لأن الفائدة المستحقة على القروض كانت أكبر بكثير من الفائدة على الودائع.<sup>١٢</sup>

وهذا ما أشارت إليه الجمعية الليبية للمالية الإسلامية في بيانها الختامي لورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ ٢١-١٠-٢٠١٩م عن دور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ بمعالجة آثار المحفظة الائتمانية المصرفية والتوصيات الصادرة عنها.<sup>١٣</sup>

إن عدم توفر آلية وواضحة وعادلة لتسوية الالتزامات المالية العالقة نتيجة التحول قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية للمصارف الإسلامية. منها على سبيل المثال، خسارة المصرف لعملائه نتيجة عدم تسوية الفوائد المستحقة للمودعين بموجب عقود الإيداع الربوية مما قد يؤدي إلى إقامة دعاوي قضائية وتعويضات مالية مستحقة على المصرف قد تسبب ضرراً بالغاً في سمعة المصرف وخسارة للمودعين. كذلك الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمصرف نتيجة الالتزامات المالية المترتبة عليه بموجب ودائع القروض الربوية التي قام بها قبل التحول، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الالتزامات المترتبة على التحول قد تشكل عائقاً أمام المصرف في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين وفي أنشطته المصرف الاستثمارية المستقبلية نتيجة ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لازمة لتسوية الالتزامات المترتبة على المصرف (كما تشير تقارير المصرف ليبيا المركزي ٢٠١٩)، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين.

### أسئلة الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة، تم صياغة الأسئلة على النحو التالي:

١. ما هي الالتزامات المالية غير المشروعة التي تنتج عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
٢. ماهي العلاقة بين الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية والأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية.
٣. ماهي المعالجات الشرعية للالتزامات المالية غير الشرعية الناتجة عن تحول المصارف التقليدية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

<sup>١٢</sup> البنك الدولي. ٢٠٢٠. التمويل والمنافسة والابتكار. مراجعة القطاع المالي في ليبيا. فبراير ٢٠٢٠، ص ٥٦.

<sup>١٣</sup> مؤتمر الجمعية الليبية للصيرفة الإسلامية. ٢٠١٩. طرابلس ٢١-١٠-٢٠١٩.

## أهداف الدراسة

بناءً على بيان المشكلة الذي تمت مناقشتها أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية التي توجه الغرض والإجراءات العملية من هذه الدراسة:

١. تحديد الالتزامات غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
٢. تقييم آثار الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية.
٣. تحديد المعالجات الشرعية للالتزامات المالية غير الشرعية الناتجة عن تحول المصارف التقليدية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

## أهمية الدراسة

إن تحديد الالتزامات غير الشرعية للديون قبل عملية التحول وكيفية سدادها يشكل خطوة أولى لمعالجتها، حيث إن هذه الالتزامات تشكل عائق أمام كفاءة العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا طالما أن هذه الالتزامات لم تعالج حتى الآن. إن تقييم تأثير الالتزامات المالية غير الشرعية على الأداء المالي للمصارف الليبية سوف يساهم بشكل كبير في الممارسات العملية لقطاع الصيرفة الليبية من عدة نواحي:

١. أولاً: تحديد دور هذه الالتزامات (سلباً أو إيجاباً) في مؤشرات الأداء المالي للبنوك سيوفر قاعدة بيانات لمدرء البنوك للتعامل مع هذه الالتزامات وفقاً لدورها على مؤشرات المالية بطريقة محددة وهادفة لتقليص الآثار السلبية للديون العالقة.
٢. ثانياً: سيساعد متخذي القرار في قطاع الصيرفة الإسلامية لتصميم الآليات المناسبة لتسوية الالتزامات الناتجة عن عملية التحول بما يساهم في حل هذه المشكلة العالقة حتى الآن وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة أداء البنوك في ليبيا بما يخدم الاقتصاد الليبي .
٣. ثالثاً: تحديد العلاقة بين الالتزامات غير الشرعية للديون قبل عملية التحول والأداء المالي للبنوك سيساهم في تقديم الحلول اللازمة لمتخذي القرار لتخفيف الآثار السلبية للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي في البنوك الإسلامية الليبية .
٤. رابعاً: الالتزامات المالية غير المشروعة تتطلب معالجة بما يضمن حقوق المساهمين والمودعين ولا يؤثر على أداء المصرف. وبالتالي، فإن تقديم توصيات مناسبة بالشكل الذي يؤدي إلى توفير إليه وواضحة وعادلة لتسوية الالتزامات المالية العالقة نتيجة التحول تضمن للبنك أداء التزاماته المترتبة عليه بموجب القروض الربوية التي أبرمها مع الغير أو نتيجة للاستثمارات الربوية التي قام بها قبل التحول، مما يؤدي إلى تخفيف الخسائر في حقوق المساهمين وأرباح المودعين.

## منهج الدراسة

لتحديد الالتزامات المالية غير الشرعية الناتجة عن التحول و لتقييم تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية وكيفية معالجتها شرعياً. استخدمت هذه الدراسة كلاً من المنهج الكمي والنوعي معاً بالشكل التالي: المنهج الوصفي التحليلي (النوعي): فيما يتعلق بالالتزامات المالية غير الشرعية الناتجة عن تحول البنوك التقليدية للعمل وفق الصيرفة الإسلامية مستعيناً في ذلك بالمراجع والدراسات السابقة في هذا الموضوع، وتحليل المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع خمسة خبراء في مجال المصارف الإسلامية التي تم تحليلها باستخدام تحليل المحتوى Content analysis، كما تم استخدام هذا المنهج في تحليل بيانات مصرف ليبيا المركزي.

المنهج الاحصائي التحليلي (الكمي): وذلك لتحليل العينة التي تم استخدامها في جمع البيانات عن تأثير الالتزامات المالية غير المشرعة على الأداء المالي للمصارف الليبية، وتم تحليل هذه البيانات من خلال تقنية التحليل SEM-PLS التي تم استخدامها لاختبار الفرضية المستخدمة.

**المبحث الأول: الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية**  
المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة بأنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً".<sup>14</sup> إن مفهوم التحول في هذه الدراسة يشير إلى الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

وبما أن المصرف التقليدي يمارس عقداً مبني على سعر الفائدة التي هي محرمة في الشريعة، فمن المؤكد أن يؤدي التحول نحو الصيرفة الإسلامية إلى نشوء التزامات مالية مخالفة للشريعة. لقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (القرآن. البقرة: ٢٧٥). الأقسام التالية تتناول بالشرح الالتزامات الناتجة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

<sup>14</sup> المالقي، عائشة الشرقاوي. ٢٠٠٠. البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. المركز الثقافي العربي. طبعة

١. الدار البيضاء، ص ٢٦.



### المطلب الأول: الالتزامات المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية

الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع والاعتمادات المستندية وغيرها قبل قرار التحول، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية.<sup>١٥</sup> كما يمكن تعريف الالتزامات المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية أنها صيغ المعاملات المصرفية، التي تحاول من خلالها البنوك التقليدية قبل عملية التحول استقطاب الأموال واستثمارها، وتكون هذه الصيغ قائمة على القروض بفائدة ربوية.<sup>١٦</sup>

وبالتالي هذه الالتزامات تمثل فوائد ربوية يلتزم البنك بدفعها بموجب عقد الوديعة. وعرف المؤتمر الخامس (٢٠٠٥) المنعقد في البحرين الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول "بأنها كل ما استحق على المصرف بموجب عقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وما يزال البنك مطالباً بها ولم يتمكن من إقناع الجهات أو الأفراد المطالبين بها بعدم مشروعيتها ووجوب إسقاطها". ويمكن تفصيل الالتزامات المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية في عدة صور:<sup>١٧</sup>

١. الودائع النقدية: وهي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها، لدى الطلب بالشروط المتفق عليها. ويمكن تقسيم الودائع في المصارف التقليدية على الشكل التالي:
- أ. الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف التقليدية، ويحق لهم ردها كاملة في أي وقت شاءوا دون أن يحصلوا على أي عائد أو فائدة.<sup>١٨</sup>
- ب. ودائع ثابتة (لأجل): وهي المبالغ التي يضعها أصحابها في المصرف بناء على اتفاق بينهما بعدم ردها أو شيء منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة معينة، ويدفع المصرف للمودع فائدة ربوية إذا بقيت مدة معينة دون أن ترد.

<sup>١٥</sup> القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية. دراسات. علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣.

<sup>١٦</sup> الجريدان، نايف بن جمعان. ٢٠١٤. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية. العدد (٢٣). مرجع سابق. فبراير ٢٠١٤.

<sup>١٧</sup> القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣. مرجع سابق.

<sup>١٨</sup> طبقاً لقرار رقم: ٨٦ (٩/٣) [١] مجمع الفقه الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة) الدورة التاسعة ١-٦ أبريل ١٩٩٥ بشأن الودائع المصرفية بأن "الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب. ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك (المقترض) مليونياً".

ج. ودائع ادخار (توفير): وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، ويحق لهم سحبها كاملة متى شاءوا، ويعطى أصحابها فائدة تكون في الغالب أقل من فائدة الودائع الثابتة.

وقد حدد القانونيون هذه الودائع بأنها قرض،<sup>١٩</sup> ومن الناحية الشرعية فإن القرض جائز إذا خلا من الربا، وهذا ما نجده في النوع الأول منها (الودائع الجارية)، وهو يماثل القرض الحسن بمسماه في الشريعة الإسلامية (قرض حسن)، بينما النوعان الآخران محرمان شرعاً، لكونهما يشتملان على فائدة ربوية.<sup>٢٠</sup>

٢. الاعتمادات المستندية: وهي نوع من التسهيلات الذي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها المستوردين، عن طريق وثيقة وثيقة بموجبها المصرف التقليدي إلى أحد عملائه في الخارج (مصرف أجنبي) يدعوه فيها إلى أن يدفع مبلغاً معيناً من النقود أو يمنح قرضاً أو يفتح اعتماداً للمستفيد. وبمجرد أن يدفع المصرف الأجنبي قيمة البضاعة للبائع الأجنبي يصبح المصرف الأجنبي دائناً للمصرف الداخلي، ويبدأ من هذا التاريخ حساب مدة القرض والفوائد الربوية، ولا تتوقف إلا بعد أن يسدد المبلغ بكامله إلى المصرف الأجنبي.

٣. أي التزامات بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات: قد حصل عليها البنك، كأن يكون البنك قد مول شراء احتياجاته أو مول شراء احتياجات العملاء بطريقه ربوية أو عن طريق إصدار سندات إقراض.

٤. هناك نوع آخر من الالتزامات يمثل أي التزام بدفع فوائد ربوية نتيجة أحكام قضائية: حيث إن خصوم البنك الذين يطالبونه بمبالغ مالية سيلجؤون إلى القضاء، وسيطالبون بفوائد ربوية كتعويض عن تأخر البنك في دفع المبالغ التي يستحقونها.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تعتبر الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع والاعتمادات المستندية وغيرها قبل قرار التحول، أي

<sup>١٩</sup> القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣. مرجع سابق.

<sup>٢٠</sup> طبقاً لقرار رقم: ٨٦ (٩/٣) [١] مجمع الفقه الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة) الدورة التاسعة ١-٦ أبريل ١٩٩٥ بشأن الودائع المصرفية بأن "الودائع التي تدفع لها فوائد، كما هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير".

التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية.<sup>٢١</sup> ويتناسب هذا التعريف مع مفهوم هذه الدراسة باعتبار الالتزامات المالية المستحقة على البنك أنها الالتزامات المالية الناشئة عن عمليات البنك التي أصدرها البنك قبل قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن البيان الختامي للجمعية الليبية للمالية الإسلامية في ورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ ٢١-١٠-٢٠١٩م عن دور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ بمعالجة آثار المحفظة الائتمانية المصرفية قد خلص إلى الدعوة لتشكيل فرق عمل لإعداد مشروع تعديل المادة رقم ٣ من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣م فيما يتعلق بـ "الفوائد المستحقة-المعلقة" بما يحقق العدالة في تسوية الالتزامات المالية بين المصارف الإسلامية والأطراف ذات العلاقة.

### المطلب الثاني: الأداء المالي للمصارف الإسلامية

الأداء المالي يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة، وهو المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً أو يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.<sup>٢٢</sup> وعلى ذلك فإن تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات.<sup>٢٣</sup>

ويعرف تقييم الأداء المالي أنه "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة".<sup>٢٤</sup> دراسة عبد الله وهيام وباسل (٢٠١٧) ترى أن مقياس

<sup>٢١</sup> القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣. مرجع سابق.

<sup>٢٢</sup> مُجَّد، الاء الأمين المهدي حاج. ٢٠١٩. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي. رسالة ماجستير. جامعة وادي النيل. السودان.

<sup>٢٣</sup> بشناق، زاهر صبحي. ٢٠١١. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة فلسطين، مرجع سابق. ص ٢٠.

<sup>٢٤</sup> مُجَّد، الاء الأمين المهدي حاج. ٢٠١٩. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي. رسالة ماجستير. جامعة وادي النيل. السودان. ص ٣٤.

الربحية سيبقى المقياس المحدد مدى نجاح الأداء المالي للمصارف، وأن عدم تحقيق المصرف للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجوده واستمراره للخطر.<sup>٢٥</sup>

تكمن أهمية الأداء المالي للمصرف بشكل عام في أنه يهدف الي تنويع أداء المصرف من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.<sup>٢٦</sup> ويستخدم الأداء المالي بشكل خاصة في عملية متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكه ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائه وتحديد المعوقات وبيان اسبابها ومن ثم توجيه الأداء واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة وفق الأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستثمارية والبقاء للمصرف.<sup>٢٧</sup> وترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث إن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.<sup>٢٨</sup>

وفقاً لتقرير المصرف المركزي الليبي لعام ٢٠١٩<sup>٢٩</sup> انخفضت أرباح المصارف الإسلامية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال الربع الثالث ٢٠١٩ بمعدل ٢٥.٢% لتصل إلى ٦١٨.٥ مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال الربع الثالث ٢٠١٨ والبالغة نحو ٨٢٧.٢ مليون دينار. هذه المؤشرات تعكس تراجع الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا للعام المنصرم ٢٠١٩.

### المطلب الثالث: الآثار المحتملة للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي للمصرف الإسلامي

الالتزامات المالية غير المشروعة على المصرف قد تنشأ من عدة مصادر، على سبيل المثال: الودائع الثابتة (لأجل) وودائع الادخار (توفير) التي يستحق اصحابها الفائدة بموجب عقد الوديعة، كذلك الاعتمادات المستندية التي يترب عليها التزامات على المصرف تجاه المصارف الخارجية التي نفذت الاعتماد المستندي،

<sup>٢٥</sup> عبدالله، يوسف سعادة؛ الميدانيين، هيام مُجد؛ الشاعر، باسل يوسف. ٢٠١٧. أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. مجلد ١٣، عدد ٢. <sup>٢٦</sup> مُجد، الاء الأمين المهدي حاج. ٢٠١٩. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي. رسالة ماجستير. جامعة وادي النيل. السودان. مرجع سابق. <sup>٢٧</sup> الشعار، علاء منذر المسلماني. ٢٠١٨. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية. مطبوعات جامعه كاي. ص ١٦٤-٣.

<sup>٢٨</sup> بشناق، زاهر صبحي. ٢٠١١. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة فلسطين، مرجع سابق. <sup>٢٩</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث. مرجع سابق.

أيضاً الالتزامات بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات قد حصل عليها البنك، والالتزامات بدفع فوائد ربوية ناتجة عن أحكام قضائية على البنك.<sup>٣٠</sup> وفقاً للشعار (٢٠١٨) وأيضاً القضاة والقضاة (٢٠١٥) فإن هذه الالتزامات تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي وعلى سمعته بين عملائه كونه متخلف عن سداد هذه الالتزامات، وتعتبر الدراسات السابقة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في ليبيا نادرة، وعليه تحاول هذه الدراسة تحليل دور الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي للمصرف الإسلامي في إطار التحليلات المتوفرة لمعالجة هذه الالتزامات.

نص القانون على حل كافة الأقساط الباقية من أصل الدين وتركت الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها.<sup>٣١</sup> وبالتالي لم يشرع القانون وسيلة للتعامل مع التزامات المصرف قبل عملية التحول، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الالتزامات غير الشرعية للمصارف قبل عملية التحول وكيفية سدادها أو التخفيف من الآثار السلبية لها، وترك القانون والبنك المركزي عملية سداد الديون كخيار للدائن.

في حين اقترحت الدراسات السابقة أن يسعى البنك الإسلامي لإلغاء الالتزام ولو مع التعويض المترتب على فسخ الالتزام.<sup>٣٢</sup> كما ينبغي على المصرف فك الرهون غير المشروعة على موجودات البنك. ولكن هذه الاقتراحات قد ينتج عنها تحميل المصرف بمبالغ إضافية لفسخ العقود، وبالتالي التأثير على النتائج النهائية لأداء المصرف الإسلامي.<sup>٣٣</sup>

<sup>٣٠</sup> وطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه. جامعه محمد بخيضر بسكرة، الجزائر. مرجع سابق؛ القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣. مرجع سابق؛ الجريدان، نايف بن جمعان. ٢٠١٤. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية. العدد (٢٣). مرجع سابق. فبراير ٢٠١٤.

<sup>٣١</sup> الجريدة الرسمية. ٢٠١٦. العدد (٢). السنة الخامسة بتاريخ ٢٣ جمادى الأول ١٤٣٧ هـ الموافق ٣ / ٠٣ / ٢٠١٦. مرجع سابق.

<sup>٣٢</sup> القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٢. العدد ٣. مرجع سابق؛ العطيات، زين خلف سالم. ٢٠٠٧. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن.

<sup>٣٣</sup> حسين، فؤاد المهدي. ٢٠١٨. متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري. مجلة المعرفة. جامعة بني وليد - ليبيا. مرجع سابق؛ بوطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه. جامعه محمد بخيضر بسكرة، الجزائر. مرجع سابق.

جدول ١ المخصصات العامة لمواجهة الالتزامات في البنوك الليبية في الربع الثالث ٢٠١٩

البيان	2015	الربع الثالث 2019
مخصص الديون المشكوك بتحصيلها	2,779,700.000	3,496,500.000
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	592,500.000	775,200.000
مخصصات عامة	556,900.000	1,134,600.000
مخصص تقييم أسعار الصرف	12,700.000	2,200.000
<b>الإجمالي</b>	<b>3,941,800.000</b>	<b>5,408,500.00</b>

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2019

إن الالتزامات المالية غير المشروعة على المصرف الإسلامي قد تظهر بشكل أرباح غير محصلة في الميزانيات العمومية للمصارف داخلية أو خارجية أو لجهات أخرى، أو قد تمثل التزامات لأفراد. وعليه فإن عدم تسوية هذه الالتزامات المالية العالقة نتيجة التحول قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية للمصارف الإسلامية. منها على سبيل المثال، ينص القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ المادة (٣) على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها". وبالتالي لا يجوز للبنك دفع هذه الالتزامات لعملائه والجهات الأخرى.

وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى خسارة المصرف لعملائه نتيجة عدم تسوية الفوائد المستحقة للمودعين بموجب عقود الإيداع الربوية مما قد يؤدي إلى إقامة دعاوى قضائية وتعويضات قضائية مالية مستحقة على المصرف قد تسبب ضرراً بالغاً في سمعة البنك وخسارة للمودعين.<sup>٣٤</sup> بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الالتزامات المترتبة على التحول قد تشكل عائقاً أمام البنك في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين وفي أنشطة البنك الاستثمارية المستقبلية نتيجة ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لازمة لتسوية الالتزامات المترتبة على البنك، فعلى سبيل المثال يظهر جدول ١ أن المخصصات العامة التي تحتفظ بها البنوك الليبية لمواجهة الالتزامات العامة للمصارف في نهاية الربع الثالث ٢٠١٩ بلغت أكثر من مليار دينار.<sup>٣٥</sup>

وبشكل أكثر تفصيلاً فإن هذه المخصصات كانت في عام ٢٠١٥ تبلغ ٥٥٦,٩٠٠,٠٠٠ مليون دينار وارتفعت خلال السنوات اللاحقة لقانون التحريم إلى ١,١٣٤,٦٠٠,٠٠٠ بمعدل زيادة بلغ

<sup>٣٤</sup> مُجَّد، الإء الأمين المهدي حاج. ٢٠١٩. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي. رسالة ماجستير. جامعة وادي النيل. السودان. مرجع سابق.

<sup>٣٥</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث. مرجع سابق.

١٠٣٪. الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين.<sup>٣٦</sup> وبالتالي قد تؤثر على المؤشرات المالية لأداء المصرف الإسلامي.<sup>٣٧</sup> كما يشير تقرير المصرف المركزي (٢٠١٩)<sup>٣٨</sup> إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية. حيث يذكر التقرير أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، حيث بلغ نحو ٠.٢% في عام ٢٠١٦، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة، وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية. بناءً على هذه الحجج، يمكن استنتاج أن الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول لها علاقة إحصائية هامة مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي.

### المبحث الثاني: تقييم آثار الالتزامات المالية الناتجة عن تحول المصارف التقليدية للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الليبية

لتقييم آثار التزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. للتحقق من هذه العلاقات، تستخدم هذه الدراسة الفرضية التالية والتي تم اختبارها باستخدام عينة من موظفي القطاع المصرفي الليبي .

الفرضية: الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول لها علاقة إحصائية هامة مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي. باختصار، الشاغل الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص وفهم العلاقات السببية بين الالتزامات المالية الناتجة عن تحول المصارف التقليدية للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الليبية. وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، استخدمت هذه الدراسة أدوات إحصائية مختلفة تشتمل على (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences وأيضاً Partial Least Square (PLS-SEM) using the Smart PLS 3.0 software.

### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار العينة المستهدفة والمخبرين الرئيسيين (Key Informants) من مدراء الإدارات التنفيذية في المصارف الليبية وفروعها. والمتمثلة من مدراء الفروع، نواب المديرين، ومدراء الإدارات، رؤساء الأقسام

<sup>٣٦</sup> الشعار، علاء منذر المسلماني. ٢٠١٨. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية. مطبوعات جامعه كاي. مرجع سابق.

<sup>٣٧</sup> بوطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه. جامعه محمد يحيى بوسكره، الجزائر. مرجع سابق.

<sup>٣٨</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩. مرجع سابق. ص ٣٣.

داخل المصارف على اعتبار أن هذه الشريحة لديها الدراية الكافية عن طبيعة الحقوق المستحقة للمصرف التي نتجت عن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى أن لديهم المعرفة الكافية بمؤشرات أداء المصرف. حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي لسنة ٢٠١٩<sup>٣٩</sup> فإنه "بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا ١٨ مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) حتى نهاية الربع الثالث ٢٠١٩، وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال ٥٢٩ فرعاً ووكالة مصرفية". وبناء عليه، في هذه الدراسة، تم اعتماد حجم العينة بين ٢٠٠-٢٥٠، على أنها كافية كما أوصى به الإحصائيون. هذا الرقم بين ٢٠٠-٢٥٠ لحجم العينة يتماشى مع قاعدة المبادئ التوجيهية للدراسات السابقة.<sup>٤٠</sup>

### المطلب الثاني: نتائج تحليل البيانات المجمعة

#### أولاً: معدل الاستجابة

معدل الاستجابة				
عدد الاستبانات	عدد الاستبانات	عدد الاستبانات القابلة	معدل	معدل الاستجابة
الموزعة	المسترجعة	الملغاة	للتحليل	الاستجابة
250	230	23	207	82.8%

جدول ٢: معدل الاستجابة

#### ثانياً: الوصف الإحصائي لخصائص العينة

المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم في العلوم الإدارية	بكالوريوس او ما يعادلها	ماجستير	دكتوراة
Frequency (n)	31	38	80	36	22
النسبة المئوية	15.00	18.36	38.64	17.38	10.62
الجنس	ذكور	إناث			
Frequency (n)	١٦٣	٤٤			
النسبة المئوية	٧٨.٦٠	21.40			
المركز الوظيفي	مدير فرع	نائب مدير	مدير إدارة	رئيس قسم	أخرى
Frequency (n)	27	55	60	47	18
التكرارات					

<sup>٣٩</sup> المرجع السابق.

<sup>40</sup> Sekaran, U, & Bougie, R. 2016. Research Methods For Business: A Skill Building Approach. John Wiley & Sons; Hair, J. F. Hult, G T M. Ringle, C M. Sarstedt. M. & Thiele. K O. 2017. Mirror. mirror on the wall: a comparative evaluation of composite-based structural equation modeling methods. Journal of the Academy of Marketing Science, 45(5). 616-632. doi: 10.1007/s11747-017-0517-x.



08.69	22.71	28.98	26.57	13.05	Percent (%) النسبة المئوية
-------	-------	-------	-------	-------	-------------------------------

جدول ٣: الوصف الإحصائي لخصائص العينة (العدد = ٢٠٧)

### ثالثاً: اختبار الفرضية

تم إجراء تقدير معامل المسار أو العلاقات الافتراضية باستخدام إجراء البوسترايبينج لإعادة تمثيل العينة (bootstrapping) لملاحظة أهمية العلاقات في المسار الداخلي للنموذج الهيكلي. كقاعدة عامة، يجب أن تكون قيمة معامل المسار (٠.١) على الأقل مراعاة تأثير معين في النموذج.<sup>٤١</sup> لاكتشاف التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي، يعرض الجدول ٤ نتائج تقييم معامل المسار للعلاقات المقترحة في النموذج الهيكلي. تم دعم الفرضية المقترحة بمستوى معنوي عالي وعند مستوى ثقة ( $p < 0.01$ )، في اتجاه العلاقة الإيجابية. كانت قيمة معامل المسار ( $\beta$ ) للفرضية (0.305). تم العثور على مسار عالي ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.000$ ) بين الحقوق المالية غير المشروعة والأداء المالي للمصارف الإسلامية ( $\beta = 0.305$ ) أو ٣٠٪ و ( $t = 4.592$ ).

من الملاحظ أن العلاقة هامة بين الالتزامات المالية غير المشروعة مع الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أكدت هذه النتائج على دعم الفرضية (H).

العلاقة مهمة عند مستوى الثقة  $p < 0.01$

Decision	P Values	T	UL	LL	OS/Beta	الفرضية
Significant	0.000	4.592**	0.431	0.179	0.305	الالتزامات المالية - < الأداء المالي

جدول ٤: نتيجة معامل المسار (اختبار الفرضية)

### رابعاً: ملخص الفرضية

يقدم الجدول ٥ ملخص للفرضية التي تم اختبارها، وقرار القبول أو الرفض.

الرقم	الفرضية	النتيجة
الفرضية (H)	الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول لها علاقة إحصائية هامة مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي.	مقبول

جدول ٥: ملخص نتائج الفرضية

<sup>41</sup> Hair, J, F. Ringle, C, & Sarstedt. 2011. M PLS-SEM: Indeed, a silver bullet. The Journal of Marketing Theory and Practice, 19, 139-151. doi: 10.2753/MTP1069-6679190202.

### المطلب الثالث: الاستنتاجات

تظهر الالتزامات المالية غير المشروعة على المصرف الإسلامي بشكل أرباح غير محصلة في الميزانيات العمومية للمصارف الداخلية أو الخارجية أو لجهات أخرى، وإن عدم تسوية الالتزامات المالية العالقة نتيجة التحول تمثل مشكلة حالية ومستقبلية للمصارف الإسلامية. حيث ينص القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ المادة (٣) على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها".

وبالتالي لا يجوز للمصرف دفع هذه الالتزامات لعملائه والجهات الأخرى، وهذا سيؤدي إلى خسارته لعملائه نتيجة عدم تسوية الفوائد المستحقة للمودعين بموجب عقود الإيداع الربوية مما قد يؤدي إلى إقامة دعاوي قضائية وتعويضات قضائية (مالية) مستحقة على المصرف مما يسبب ضرراً بالغاً في سمعة المصرف وخسارة للمودعين. كما إن عدم تسوية الالتزامات المترتبة على التحول تشكل عائقاً أمام المصرف في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين وفي أنشطة المصرف الاستثمارية المستقبلية نتيجة ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لازمة لتسوية الالتزامات المترتبة على المصرف.

وعليه فإن مؤشرات الأداء المالي الفعلي للمصارف الإسلامية الليبية لا تظهر القيم الحقيقية، كون هذه الحقوق لا يمكن تحصيلها بموجب قانون تحريم المعاملات الربوية، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الحقوق غير الشرعية للمصارف قبل عملية التحول وكيفية تحصيلها والتخفيف من الآثار السلبية لها عن طريق تحويلها في إطار إسلامي، وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن.

ويشير تقرير مصرف ليبيا المركزي ٢٠١٩<sup>٤٢</sup> أن المخصصات العامة التي تحتفظ بها البنوك الليبية لمواجهة الالتزامات العامة للمصارف في نهاية الربع الثالث ٢٠١٩ بلغت أكثر من مليار دينار وبشكل أكثر تفصيلاً فإن هذه المخصصات كانت في عام ٢٠١٥ تبلغ ٥٥٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار وارتفعت خلال السنوات اللاحقة لقانون التحريم إلى ١,١٣٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بمعدل زيادة بلغ ١٠٣٪. الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين.<sup>٤٣</sup>

<sup>٤٢</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩. مرجع سابق.

<sup>٤٣</sup> الشعار، علاء منذر المسلماني. ٢٠١٨. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية. مطبوعات جامعه كاي. مرجع سابق.

وبالتالي قد تؤثر على المؤشرات المالية لأداء المصرف الإسلامي.<sup>٤٤</sup> كما يشير تقرير المصرف المركزي<sup>٤٥</sup> إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية. حيث يذكر التقرير أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، حيث بلغ نحو ٠.٢% في عام ٢٠١٦، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة، وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.

كما تظهر نتائج التحليل الاحصائي للعينة المستجوبة بأن الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحويل لها تأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية بعد قرار تحويلها، حيث كانت قيمة معامل المسار ( $\beta$ ) للفرضية (٠.٣٠٥). تم العثور على مسار عالي ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.000$ ) بين الحقوق المالية غير المشروعة والأداء المالي للمصارف الإسلامية ( $\beta = 0.305$  أو  $30\%$ ) و ( $t = 4.592$ ). وهذا يتطلب وضع معالجات شرعية وفقهية لهذه الالتزامات وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية وبما يضمن حقوق المساهمين والملاك وأصحاب الودائع المصرفية.

### المبحث الثالث: المعالجة الشرعية للآثار السلبية للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحويل على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية

أجريت مقابلات مع مجموعة من خمسة خبراء في مجال الصيرفة الإسلامية الذين تم اختيارهم عن قصد، بناء على خبرتهم الطويلة وعملهم في مجال الصيرفة الإسلامية. كان الغرض من هذه المقابلات تقديم مقترحات للمعالجات الشرعية عن الالتزامات المالية غير المشروعة عن تحويل البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

ترتبط الأدبيات المتوفرة بمعالجة الالتزامات المالية غير المشروعة السابقة لعملية التحويل نحو الصيرفة الإسلامية بقرار التحويل نفسه سواء من داخل المصرف أو من خارج المصرف. وكون أن التحويل في الحالة الليبية تم بقرار رسمي وتوجه عام على مستوى الدولة فيمكن اعتبار أن التحويل هنا تم بقرار من خارج المصرف. وعليه فإن المناقشات التالية تقدم توصيات لمعالجة الالتزامات المالية غير المشروعة في إطار التحويل بقرار من خارج المصرف.

<sup>٤٤</sup> بوطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه. جامعه محمد بنحضر بسكرة، الجزائر. مرجع سابق.

<sup>٤٥</sup> مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩. مرجع سابق. ص ٣٣.

### المطلب الأول: المعالجة الشرعية للالتزامات المالية للمصرف قبل التحول

إن الالتزامات المالية غير المشروعة على المصارف المترتبة على التحول للصيرفة الإسلامية تتطلب معالجات شرعية واقتصادية بما يضمن قدرة المصرف على سداد هذه الالتزامات. وهذه المشاكل موجودة "لأن هناك اختلاف بين الجمعية العمومية والزبائن وكل منهم لديه رؤية تختلف عن الأخر، كما أن هناك بعض العملاء من يرفض المعالجة ويصر على بقاء العقد الذي بينه وبين المصرف بالصيغة القديمة القائمة على الرباء" (خبير ١).

معالجة فوائد الودائع الثابتة (لأجل) وودائع الادخار (توفير) المستحقة على المصرف بموجب عقد الوديعة قبل عملية التحول يرتبط بالمصرف غالباً بودائع نقدية بمصارف أخرى محلية والأجنبية ومع المصرف المركزي، حيث يضع المصرف وودائع لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى ويأخذ عليها فوائده وهي عقود ربوية، كما أن المصرف المركزي والمصارف الأخرى تضع عند المصرف وودائع وتأخذ عليها فوائده. وأهم المعالجات لهذه الودائع يمكن أن تتم من خلال الآتي: "أولاً: أن توقف العقود لأنها غير شرعية. ثانياً: أن المصرف الإسلامي بعد التحول يبلغ جميع المصارف بأنه تحول إلى مصرف إسلامي وأن الأرصدة الدائنة التي لديه لا يستقبل عليها فوائده ويعمل اتفاقات بينه وبين المصارف الأخرى والمصرف المركزي بأنه لن يأخذ فوائده على هذه الودائع التي له عليها وبالمقابل بأنه لن يأخذ فوائده على المبلغ التي لديه لهم وبأنها ستعامل معاملة الودائع الجارية أو كقرض حسن. وأن المصرف حريص على عدم كشف حسابه لديهم في التعاملات الجديدة" (خبير ١).

الأصل هنا "أن ما يستحق للعميل قبل يوم التحول أصبح في ذمة المصرف ديناً وملزم بدفعها، أما بعد التحول فلا يجوز أن يدفع له فوائده، ولكن يبدأ في معالجة هذه الودائع وفوائدها بحيث تصبح حالتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية" فعلى سبيل المثال، يمكن حلها عن طريق إبلاغ أصحاب الودائع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بأن جميع هذه الودائع ستتحول بحيث تكون إما وكالة مرتكزة على الاستثمار بعائد متوقع وهو نفس العائد المتفق عليه أو تكون بالمضاربة". وخاصة عندما لا يكون للعميل خياراً مثل ليبيا ولم يعد له مكان آخر لوضع أمواله ولا يمكن أن يرفع قضايا على البنك لأن القانون ملزم للجميع. ويمكن ترك الخيار هنا للعميل أن يختار بين "المضاربة باعتبار أن العائد قد يكون أعلى وكبير أو الوكالة في حالة اعتبار أن العائد ثابت ومتوقع مسبقاً" (خبير ٥).

معالجة الالتزامات عن الاعتمادات المستندية تجاه المصارف الخارجية بالنسبة لليبيا إن أغلب الاعتمادات المستندية تجاه مصارف أخرى خارجية التي نفدها المصرف لعملائه يتم تغطيتها بالكامل ولا تعطى عليها فوائده، "لأن المصارف الليبية عندما تفتح اعتماد تغطي جميع الحسابات التي لديها لدى المصارف الخارجية كما أن مصرف ليبيا المركزي لا يفتح أي اعتماد إذا كانت القيمة غير مغطاة بالكامل من المصرف الليبي طالب الاعتماد، فألية الاعتماد أن المصرف طالب الاعتماد يغطي القيمة لدى

المصرف المركزي ومصرف ليبيا المركزي بدوره يغطي القيمة لدى المصرف الليبي الخارجي الذي بدوره يغطي القيمة لدى المصرف الأجنبي وعلاقة المصرف الليبي مجرد ضامن للزبون لدى الشركة المصنعة أو المورد للسلعة" (خبير ١) .

أما بالنسبة للاعتمادات التي لم يتم تغطيتها فإن المصرف "ملزم بدفع عمولة المراسلات المستندية ولا يوجد بها إشكال فقهي وهي عمولة على التوثيق والمراسلة" (خبير ٥).

أما الإشكالية في خطاب الضمان ففي السابق كان المصرف عندما يصدر خطاب ضمان عن العميل يأخذ عمولة وعادتها تكون ١ على ٨ أو ١ على ١٦ عن كل شهر وهذا يمد البنك بعمولة كبيرة. وفي الفقه الإسلامي لا يجوز أخذ أجر على الضمان ولمعالجة هذه المشكلة دول الخليج عاجتها من خلال إعداد دراسة للمشروع وأسباب اصدار الضمان والتأكد من أن العميل جاد في المشروع وأن المشروع جيد ولن يتعثّر وتأخذ عمولة على هذه الدراسة وبالتالي تحولت العمولة من عمولة خطاب للضمان إلى عمولة أو اجرة على إجراء الدراسة. وهناك من يستثني الخطابات التجارية وبأنها خارج النهي وأن النهي مقتصر على علاقات الأشخاص بين بعضهم البعض أما الأعمال التجارية التي يترجح منها لا يشملها النهي، إلا أن هذا الرأي ضعيف (خبير ٥).

معالجة الالتزامات المستحقة على المصرف بدفع فوائد ربوية بموجب أحكام قضائية في ليبيا لن تكون هناك قضايا لأن القانون أحدث نوع من التوازن لا لك ولا عليك وهذا حمى المؤسسات المصرفية من الاتجاهين. ولكن تبقى مشكلة المؤسسات المالية والمصرفية الخارجية واعتقد أنه لا حل للمصارف من دفع التزاماتها الخارجية لأن عدم دفعها سيسبب ضرراً كبيراً للمصارف كتصنيف البنوك الليبية والإضرار بسمعتها وهذا يترتب عليه تكلفة كبيرة، وقد تؤدي إلى التضيق على المؤسسات المصرفية الليبية. وهنا تأتي دور الفتوى التي تقول بجواز أخذ الفوائد المستحقة لك وتدفعها للفوائد الربوية المستحقة عليك تجاه المصارف والمؤسسات الخارجية وأعتقد أن البنك المتحد لديه فتوى بهذا الخصوص (خبير ٥).

### المطلب الثاني: استنتاجات المقابلات الشخصية

١. استكمال اعتماد المعايير المصرفية الإسلامية من مصرف ليبيا المركزي، وتعديل قوانين مصرف ليبيا المركزي لأن أغلب القوانين التي يعمل بها المصرف المركزي والمصارف التجارية قوانين ربوية لا تتماشى مع الصيرفة الإسلامية.
٢. إذا كان على البنك التزامات تجاه أصحاب الودائع يكون معالجتها بأن تتحول نفس المبالغ إلى مضاربة أو وكالة بالاستثمار.

٣. أما الالتزامات التي على المصرف من مؤسسات داخل ليبيا لن يستطيع أصحابها المطالبة بها، أما الخارجية فلا مناص من دفعها لأنه لن يكون هناك تساهل أو تسامح من المؤسسات المالية الخارجية بعدم دفعها، ولكن يمكن التفاوض مع بعض المؤسسات بحيث تقبل مقابل إعطائها أفضلية في المستقبل كوضع ودائع عندها.

٤. الأوراق التي صدرها البنك ويأخذ عليها فوائد هذه تشابه الودائع، فيها توازن بحيث لا ضرر ولا ضرار ولا يوجد حل لها.

### النتائج التي توصل إليها الباحث

قدمت الدراسة الحالية رؤى قيمة حول التأثير السلبي للحقوق المالية غير المشروعة على الأداء المالي للمصارف في ليبيا وتوصلت إلى النتائج التالية:

١. مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية للتعامل والتخفيف مع الآثار السلبية للالتزامات غير الشرعية للديون قبل عملية التحول وكيفية سدادها وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن. حيث إن الالتزامات مازالت تظهر ضمن حسابات الأرباح والمخصصات في ميزانيات البنوك وتقارير المصرف المركزي الليبي منذ العام ٢٠١٥ حتى الآن، والتي تشير أيضاً إلى انخفاض أرباح المصارف الليبية بعد عملية التحول منذ العام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠.
٢. الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع لديه (الجارية والثابتة والادخار) والاعتمادات المستندية والفوائد الربوية عن قروض أو تسهيلات أو التزام بدفع فوائد ربوية نتيجة أحكام قضائية وغيرها قبل قرار التحول، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية.
٣. وجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية هامة بين الالتزامات المالية الناتجة عن التحول وبين الأداء المالي للمصرف الإسلامي، وأن هذه الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول تؤثر على الأداء المالي سلباً للمصارف الإسلامية بعد التحول.
٤. أغلب القوانين التي يعمل بها المصرف المركزي والمصارف التجارية قوانين ربوية لا تتماشى مع الصيرفة الإسلامية.

### التوصيات

١. أن يستمر العمل وفق القوانين السابقة سواء كانت داخلية أو خارجية بشأن القروض الربوية قبل التحول إلى حين وجود بدائل أو صيغة جديدة وذلك على أساس الضرورة حتى لا تتكبد المصارف

خسائر فادحة، والبحث عن صيغ إسلامية جديدة من شأنها معالجة هذه الودائع والفوائد المترتب عليها.

٢. ضرورة أن يقوم المصرف ليبيا المركزي بتشكيل لجنة متخصصة من خبراء ماليين وفقهاء شرعيين لمعالجة الالتزامات المترتبة على عملية التحول، من جوانبها القانونية والفنية والشرعية، ووضع معايير شرعية خاصة وفق جدول زمني محدد لتحويل الالتزامات المالية العالقة إلى صيغ شرعية، واضحة، وملزمة للمصارف، والعملاء.

٣. أن يقوم المصرف ليبيا المركزي بإعطاء هامش حرية للمصارف لإعادة صياغة الالتزامات العالقة في صيغ شرعية. حيث إن فارق الخبرة والتجربة قد تمكن المصارف العريقة من إنشاء حلول مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولا تخل بالقانون المعمول به. كما يمكن للمصرف المركزي أن يستفيد من خبرة البنوك العاملة في ليبيا والدعوة لمؤتمر عام يضم المتخصصين العاملين في المصارف الليبية لتقديم مقترحات عملية أكثر توافقاً لوضع الالتزامات العالقة. ومن ثم الاستفادة من هذه المقترحات في تعديل قانون المصارف الإسلامية. أو على الأقل إصدار ملحق بالقانون لمعالجة الإشكالية الحالية في الالتزامات السابقة لعملية التحول.

٤. أن تساعد الدولة المصارف الليبية في حل مشكلة الالتزامات العالقة. وهنا يمكن أن تدعم الدولة المصارف بإعطائها قروض حسنة تعوضها عن الديون التي في ذمة العملاء ومن خلال هذه القروض يمول المصرف بما عملاء جدد عن طريق تمويلات إسلامية جديدة ويسدد التزاماته العالقة السابقة للعملاء. كما ستساهم هذه القروض على تشجيع المصارف في إسقاط بعض الديون التي يرفض فيها العملاء التسويات الشرعية لإعادة صياغتها.

## المراجع

بشناق، زاهر صبحي. ٢٠١١. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير.

البنك الدولي. ٢٠٢٠. التمويل والمنافسة والابتكار. مراجعة القطاع المالي في ليبيا. فبراير ٢٠٢٠. بوطبه، صبرينه. ٢٠١٧. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول. الجزائر: جامعة محمد بنحضر بسكره، أطروحة دكتوراه.

الجريدان، نايف بن جمعان. ٢٠١٤. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظيرية تطبيقية. مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد (٢٣).

حسين، فؤاد المهدي. ٢٠١٨. متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري. ليبيا: جامعة بني وليد، مجلة المعرفة.

الشعار، علاء منذر المسلماني. ٢٠١٨. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية. مطبوعات جامعة كاي.

العاني، أسامة عبد المجيد. ٢٠١٧. تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي. الجزائر، المركز الجامعي لتانغست، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

عبد الله، مرعي على ضوء. ٢٠١٦. تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا. ماليزيا: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، رسالة دكتوراه.

عبدالله، يوسف سعادة؛ الميدانيين، هيام مُجَّد؛ الشاعر، باسل يوسف. ٢٠١٧. أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد ١٣، العدد ٢.

العطيات، زين خلف سالم. ٢٠٠٧. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، أطروحة دكتوراه.

القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. ٢٠١٥. تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية. دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣.

المالقي، عائشة الشرفاوي. ٢٠٠٠. البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، طبعة ١.

مُجَّد، الاء الأمين المهدي حاج. ٢٠١٩. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي. السودان: جامعة وادي النيل، رسالة ماجستير.

مصرف ليبيا المركزي. ٢٠١٩. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث ٢٠١٩.

مؤتمر الجمعية الليبية للصيرفة الإسلامية. ٢٠١٩. طرابلس ٢١-١٠-٢٠١٩.

#### الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية. ٢٠١٣. العدد (٥). السنة الثانية بتاريخ ٩ جمادى الأول ١٤٣٤هـ الموافق ٢١/٠٣/٢٠١٣.



الجريدة الرسمية. ٢٠١٦. العدد ( ٢ ). السنة الخامسة بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ الموافق ٣ / ٠٣ / ٢٠١٦ /

## REFERENCES

- al-Maliqiyy, 'A'ishah al-Sharqawiyy. 2000. *al-Bunuk al-Islamiyyah al-Tajribah Bayn al-Fiqh Wa al-Qanun Wa al-Tatbiq*. al-Dar al-Bayda': al-Markaz al-Thaqafiyy al-'Arabiyy, Taba'ah 1.
- Sekaran, U, & Bougie, R. 2016. *Research methods for business: A skill building approach*. John Wiley and Sons.

## Journal

- 'Abdullah, Yusuf Sa'adah; al-Midaniyyin, Hiyam Muhammad; al-Sha'ir, Basil Yusuf. 2017. *'Athar Tawzif al-Wada'i' al-Istithmariyyah Fi Ribhiyyah al-Musahimin: Dirasah Tatbiqiyyah 'Ala al-Masarif al-Islamiyyah al-Urduniyyah*. al-Majallah al-Urduniyyah Fi al-Dirasat al-Islamiyyah, Mujallad 13, al-'Adad 2.
- al-'Aniyy, Usamah 'Abd al-Majid. 2017. *Tahdiyyah al-'Amal al-Masrafiyy al-Islamiyy al-Libiyy*. al-Jaza'ir: al-Markaz al-Jami'iyy Li Tamingisti, Majallah al-Ijtihad Li al-Dirasat al-Qanuniyyah Wa al-Iqtisadiyyah.
- Hair, J, F. Ringle, C, & Sarstedt. 2011. *M PLS-SEM: Indeed, a silver bullet*. The Journal of Marketing Theory and Practice, 19, 139-151. doi: 10.2753/MTP1069-6679190202.
- Hair, J. F. Hult, G T M. Ringle, C M. Sarstedt. M. & Thiele. K O. 2017. *Mirror-mirror on the wall: a comparative evaluation of composite-based structural equation modeling methods*. Journal of the Academy of Marketing Science, 45(5). 616-632. doi: 10.1007/s11747-017-0517-x.
- Husayn, Fu'ad al-Mahdi. 2018. *Mutatallibat Wa Mu'awwiqat Tahawul al-Masarif al-Libiyyah al-Taqlidiyyah Ila Masarif Islamiyyah Wifqan Li al-Qanun Raqam 1 Li Sanah 2013: Dirasah Tatbiqiyyah 'Ala Masraf al-Sahariyy*. Libiyya: Jami'ah Baniyy Walid, Majallah al-Ma'rifah.
- al-Jaridan, Nayif Bin Jam'an. 2014. *Tahawul al-Masarif al-Taqlidiyyah Li al-'Amal Wifq Ahkam al-Shari'ah al-Islamiyyah: Dirasah Tanziriyyah Tatbiqiyyah*. Majallah al-Shari'ah Wa al-Qanun Wa al-Dirasat al-Islamiyyah, al-'Adad 23.
- al-Qudah, Musa Mustafiyy; al-Qudah, Adam Nuh. 2015. *Tahawul Sharikat al-Ta'min al-Tijariyyah Ila Sharikat Ta'min Islamiyyah*. Dirasat 'Ulum al-Shari'ah Wa al-Qanun, al-Mujallad 42, al-'Adad 3.

## Thesis & Dissertation

- 'Abdullah, Mar'iyy 'Ala Daw'a. 2016. *Tahawul al-Masarif al-Taqlidiyyah Ila Islamiyyah: Dirasah Fi al-'Awamil al-Mu'thirah Wa Fi Dawr al-Masraf al-Markaziyy Wa al-Tashri'at Wa al-Qawanin al-Masrafiyyah Fi Libiyya*. Maliziyya: Jami'ah al-'Ulum al-Islamiyyah al-Maliziyyah, Risalah Dukturah.
- al-'Atiyyat, Yazin Khalf Salim. 2007. *Tahawul al-Masarif al-Taqlidiyyah Li al-'Amal Wifq Ahkam al-Shari'ah al-Islamiyyah*. al-Urdun: al-Akadimiyyah al-'Arabiyyah Li al-'Ulum al-Maliyyah Wa al-Masrafiyyah, Utruhah Dukturah.
- Butbah, Sabrinah. 2017. *Musahamah al-Handasah al-Maliyyah al-Islamiyyah Fi Tahawul al-Bunuk al-Ribawiyyah Ila Bunuk Islamiyyah - Dirasah Tajarib Ba'du al-Dawl*. al-Jaza'ir: Jami'ah Muhammad Bikhaydar Buskarah, Utruhah Dukturah.
- Bushnaq, Zahir Subhiyy. 2011. *Taqyim al-Ada' al-Maliyy Li al-Bunuk al-Islamiyyah Wa al-Taqlidiyyah Bi Istikhdam al-Mu'shirat al-Maliyyah: Dirasah Muqaranah Li al-Bunuk al-Wataniyyah al-'Amilah Fi Filastin*. Ghazzah, Filastin: al-Jami'ah al-Islamiyyah, Risalah Majistir.

Muhammad, Ala'a al-Amin al-Mahdiyy Hajj. 2019. *Mashakil al-Suyulah al-Naqdiyyah Wa Ta'thiruha 'Ala al-Ada'a al-Maliyy Bi al-Bunuk: Bi al-Tatbiq 'Ala Bank Faysal al-Islamiyy*. al-Sudan: Jami'ah Wadiyy al-Nayl, Risalah Majistir.

al-Sha'ar, 'Ala'a Mundhir al-Muslimaniyy. 2018. *Raqabah al-Bank al-Markaziyy 'Ala al-Bunuk al-Islamiyyah Fi Suryah*. Matbu'ah Jami'ah Kay.

### Reports

al-Bank al-Dawliyy. 2020. al-Tamwil Wa al-Munafasah Wa al-Ibtikar. Muraja'ah al-Qutta' al-Maliyy Fi Libiyya. Fibrayir 2020.

Masraf Libiyya al-Markaziyy. 2019. Tatawwur Ahamm al-Bayanat Wa al-Mu'shirat al-Maliyyah Li al-Masarif al-Tijariyyah Li al-Rub'u al-Thalith 2019.

Mu'tamar al-Jam'iyyah al-Libiyyah Li al-Sayrafat al-Islamiyyah. 2019. Tarabulus 21/10/2019.

### Internet

Geneva Center for Security Sector Governance (DCAF). Funded by the North African Security Sector Government Center Trust Fund. *Qanun Raqam (46) Li Sanah 2012 Bi Sha'ni Ta'dil Ba'du Ahkam al-Qanun Raqam (1) Li Sanah 2005 Bi Sha'ni al-Masaruf*. <https://security-legislation.ly/ar/law/33772> (accessed on 31st January 2022)

### Official Gazette

al-Jaridah al-Rasmiyyah. 2013. al-'Adad (5). al-Sanah al-Thaniyyah Bi Tarikh 9 Jamadiyy al-Awwal 1434H al-Muwafiq 21/03/2013.

al-Jaridah al-Rasmiyyah. 2016. al-'Adad (2). al-Sanah al-Khamisah Bi Tarikh 23 Jamadiyy al-Awwal 1434H al-Muwafiq 3/03/2016.

### إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.